



بيروت في 7 أيلول 2010

"حقوق" تعلن خلال إفطار رمضاني بحضور رئيسة لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني

إطلاق المرحلة الثانية من برنامجها الحواري حول مشاكل مخيم نهر البارد والحلول المتوخاة

- السيدة سيلفيا حداد: اعتماد تجربة الشرطة البلدية في لبنان وتطبيقها في نهر البارد بعد تكيفها مع فكرة الأمن الإجتماعي
- السيدة مايا مجذوب: نهر البارد كان ولا يزال اولوية للحكومة اللبنانية ونحن نعلم معاناتكم وقريبا ستكون هناك تطورات ايجابية

أعلنت المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق) إطلاق المرحلة الثانية من برنامجها في مخيم نهر البارد المتضمن سلسلة جلسات حوار شهرية، بهدف مناقشة مشاكل المخيم والحلول المتوخاة، وذلك خلال إفطار رمضاني أقامته، يوم الإثنين 6 أيلول 2010، حضره حشد من أبناء "نهر البارد" وفعالياته واللجنة الشعبية في المخيم، ورئيسة لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني السيدة مايا مجذوب، وممثل عن مدير عام قوى الأمن الداخلي اللواء أشرف ريفي، وممثل عن مدير فرع مخابرات الجيش اللبناني في الشمال العميد عامر الحسن، وبعثات دبلوماسية أبرزها مدير برامج إنفاذ القوانين الدولية لدى سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في لبنان، وممثلون عن رؤساء بلديات ومخاتير للبلدات المجاورة للمخيم، وممثلون عن هيئات مجتمع مدني فلسطينية ولبنانية ودولية.

عقب الإفطار والترحيب بالحضور، ألقى رئيسة المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق) السيدة سيلفيا حداد كلمة المنظمة وقالت: "لقد أردنا لهذا الإفطار الرمضاني أن يكون محطة إجتماعية - ثقافية، تجمع المعنيين في ملف نهر البارد وقضاياها في إطار ودي وذلك كمبادرة باتجاه البدء بتعزيز لقاءات المعنيين من جيش، وقوى أمن، ومؤسسات رسمية ودبلوماسية، ولجان شعبية واهلية، وفعاليات محلية، ومؤسسات مجتمع مدني، وهيئات دولية بهدف التلاقي الإنساني أولاً، وتكريساً لمبدأ الشراكة في المسؤولية ثانياً، والتأسيس مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة لصنع الحل المبني على أساس الأمان الإنساني".

وأكدت السيدة حداد "ضرورة بلورة إطار شراكة حقيقي ما بين المجتمع في نهر البارد وقوى الأمن الداخلي بغية أعمال مفهوم الشرطة المجتمعية لنهر البارد، والذي برأينا يجب أن يركز على فكرة الأمن الإنساني، أي شعور الإنسان بالأمان واحترامه القوانين التي تتطلب أن تكون قوانين عادلة تلامس الواقع، وليس فرضها بشكل مجرد ومنفصل عن الوعي في المجتمع المستهدف ببناء الأمن".

واعتبرت حداد أن "تدريبات عناصر قوى الأمن الداخلي، على مفهوم الشرطة المجتمعية، ما هي إلا البداية فقط، وإستبعاً لا بد من تأهيل المجتمع نفسه وتحضيره لسبل الشراكة الكاملة من أجل التعرف على المفهوم وتأطيره بحسب حاجة المجتمع وظروفه".



المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)

Palestinian Human Rights Organization - PHRO

Member of International Federation for Human Rights (FIDH)
Member of Euro Mediterranean Human Rights Network (EMHRN)



ولفتت الى ان "حقوق" تقترح في هذا السياق "اعتماد تجربة الشرطة البلدية في لبنان وتكييفها مع فكرة الأمن الاجتماعي، فتربط اللجان الشعبية في المخيمات بالبلديات المجاورة وتكون جزءا منها، وعلى أسس ونظم شبيهة بالتالي تحكم عمل المجالس البلدية والانتخابات فيها، ويكون عناصر الشرطة المدنية من أبناء المخيم المعني بإدارة اللجنة الشعبية فيه وبالتالي كالبليات تحت سلطة الشرعية ممثلة بوزارة الداخلية والبلديات، من دون نفي ضرورة وجود مراكز الشرطة التابعة لقوى الأمن الداخلي على مشارف المخيمات، لكن بإيجاد صيغة تنسيق ما بينها وبين الشرطة المدنية داخل المخيم، وذلك من منطلق مفهوم الأمان الانساني وتجربة الشرطة المجتمعية".

وأوضحت رئيسة المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان بأن "المرحلة الثانية من برنامج عمل المنظمة ستركز حول عقد سلسلة جلسات حوار شهرية، سيُدعى للمشاركة فيها فلسطينيون مقيمون في المخيم، مؤسسات محلية، ومسؤولين في المخيم، فضلاً عن رسميين لبنانيين ومشاركين آخرين غير حكوميين، وذلك بهدف مناقشة مسائل ذات شأن مشترك، من قضايا اجتماعية واقتصادية الى مواضيع الرعاية المجتمعية والسلامة والازدهار، هذا وسيواكب الحوارات الشهرية، استكمال إعداد الفيلم الوثائقي حول نهر البارد وتقارير تعرض واقع حقوق الإنسان في المخيم".

والقت السيدة مايا مجذوب كلمة مقتضبة قالت فيها: "اعتبر اللقاء هذا لقاء عائلي"، مذكرة بأن "لجنة الحوار التي بدأت في 2005 لجنة حكومية معظمكم عنده فكرة عنها، أصبح لديها في 2007 لجان للعمل"، وأضافت: "لن ادخل كثيرا في تفاصيل عمل اللجنة"، مشيرة الى "اننا نتقاطع في اللجنة مع اهداف المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان من خلال الحوار والحقوق". وبشأن التصاريح قالت انها "قرضت بسبب ان المنطقة العسكرية.. وقد التزمت الحكومة تحويلها الى منطقة مدنية ونعمل على ذلك".

وتابعت السيدة مجذوب: "الأولوية الآن نهر البارد... نأمل تعاونكم مع لجنة الحوار لحل كل المشاكل ومواجهة كل التحديات ومن ضمنها التصاريح التي هي مشكلة بسيطة من جملة مشاكل... نهر البارد كان ولا يزال اولوية للحكومة اللبنانية ونحن نعلم معناتكم وقريبا ستكون هناك تطورات ايجابية".

وفي مداخلة قصيرة تناول الشيخ عدنان ناصر قضية تصاريح الدخول الى المخيم، واعتبر أن تبريرها بعدم الثقة ببطاقات الهوية حجج واهية، مطالبا بإلغائها.

المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق) هي منظمة غير حكومية تأسست في تشرين الثاني/نوفمبر 1997 وتعمل في لبنان بموجب علم وخبر 36/أد حيث تقوم بنشر ثقافة حقوق الإنسان، الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين والعمل على تحسين وضعهم القانوني بما يتناسب مع مبادئ حقوق الإنسان.

المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)